

باسمك اللهم افتح، وصل اللهم وسلم على من أنزلت عليه ألم نشرح،

جناب العلامة الذي لا يحتاج في تمييز فضله على الغير، العلامة الشيخ الإمام أبا مهدي سيدي محمد الحجوي(1)، فتح الله للجميع أبواب قبوله برضاه عنا أمين، مع سلامة الدنيا والدين، وسلام عليكم وعلى كل من هو منكم وإليكم، أما بعد فقد ورد علي كريم جوابكم عما كنت أحببتكم به، وأجلت النظر فيما أبديتموه، وما زال يكبر بين عيني تتزلكم مع محبكم الذي يتحقق بأنكم أحق بالإفادة له من الاستفادة منه، ولكن حرصكم على الأخذ بالأيدي في المزالق حملكم على إبداء ملاحظاتكم على ما أحببتكم به مبينا لنا فكركم السامي، وهو وأيم الله في غاية الوضوح، إلا في بعض النقاط التي أوجبت استلفات النظر إليها ليظهر المقصود من قولنا : لا يفعل ربنا إلا خيرا، فإني دقت من حلاوة هذا المشرب ما حملني على أن أتثبت بحبل الصوفية الذين لم يخرجوا عن دائرة أهل السنة في هذا المقام، الذي تمكنوا به في المعرفة بالفاعل المختار، وأرجو أن يتضح وجه الحق فيها فنكون على سرر السرور بإدارة كؤوس المذاكرة في الحق بالحق، متقابلين من غير تسليم جدلي، فإن أخاك من صدقك، لا من صدقك، وها أنا ذا لخصت جوابكم في ملاحظ :

**الملحظ الأول** في قولكم رضي الله عنكم أنكم نظرتم في كلامكم السابق إلينا إلى المقضى به وأنه من حيث كونه معصية أو كفرا لا يتصور الرضا بهما بمعنى محبته إلخ ...

فنحن لا نقول بأن المقضى به يجب الرضا به ويحب، وإنما نقول قضاء الله هو الذي يجب الرضا به، فقضاؤه بكل شيء هو عين الحكمة المحبوبة، فالحق تعالى لا نفع يرجع له في طاعة عبده، ولا ضر يمسّه في معصية عبده، وإنما إرادته المطابقة لعلمه اقتضت كون فعله سبحانه في غاية الحكمة، والحكمة خير محض، لأنها وضع الشيء في محله، وتفسر بما يرجع لهذا المعنى، ولم يميز بين جميع أفراد ما أوجده الحق إلا الشارع، فنعمل على تفرقة لأفعال الحق وقضائه الذي هو في الحقيقة عين الحكمة، فهي بالنسبة للحق على حد السواء في كونها في غاية ما يكون من الإتيان، وبهذا المعنى

(1)

يتضح قول الإمام الغزالي : ليس في الإمكان أبدع مما كان(2)، فإن ما أبرمته الإرادة الموافقة للعلم لا يمكن أن يكون في الإمكان أبدع منه، أما بالنسبة للحق فقد جاء في الشرع الفرق، فالكفر الذي هو أفبح أفراد الشر مثلا يلحظ بملحظين، فهو من حيث قضاء الحق به على الكافر عدل، فتصرفه سبحانه في خلقه بما شاء هو نفس الحكمة، ولا تجد أحدا من أهل العلم ينكر العدل والحكمة، بل كل موفق يميل إلى الإذعان إليهما والتسليم لما اقتضياه، لأنهما أعني العدل والحكمة يوجبان ذلك على كل عاقل، وأما من حيث العبد فهو بالشرع شر محض لا يرضى به أحد، وهو مقتضى قول المجيب.

فرضى قضاء الرب حتما وإنما كراهننا مصروفة للخطيئة

قال محشي الجلالين العلامة الشيخ سيدي أحمد الصاوي(3) لدى قوله تعالى : (بيدك الخير)(4) بعد كلام : ففعل الله كله خير، لأن أفعاله دائرة بين الفضل والعدل، ولا ينسب له الشر أصلا، وإنما ينسب للمخالف، وليس لمولانا حاكم يخالفه فيما أمر به، بل هو الفعال لما يريد، وقال لدا قوله : ليس عليك هداهم(5)، بعد كلام : ومن هنا قول العارف : من نظر للخلق بعين الحقيقة عذرهم، ومن نظر لهم بعين الشريعة مقتهم، فعذرهم بالنظر لخلق الله الضلال والهدى في قلوبهم، فالخالق للضلال والهدى والأفعال جميعها هو الله وحده، فمن نظر لذلك لم يستقبح فعل أحد إلخ ... وقال العلامة الأمير(6) لدا قول شارح(7) الجوهرية كتعذيب المطيع إلخ ... ولو نبيا لأن الكلام في مجرد حكم العقل، ولا حرج على الله، لأن كل ما صدر منه فضل أو عدل في مملوكه، وليس تم من له استعلاء عليه حتى يسأل عما يفعل إلى أن قال : فانقسام الفعل إلى حسن وقبيح إنما هو من حيث ظهوره على يد الأعيان إلخ ...

(2)

75 2

(3)

364

1

376

.425

5

1241

.1448

246

.26

.272

(4)

(5)

(6)

1232

473

1446

362

.27

354

2

133

.71

7

(7)

2

355

3

.1592

1078

1176

304

416

**الملحظ الثاني في قولكم :** وأما الرضا بفعل الحق واجب، فمعناه الإذعان له والمطاوعة وعدم القدرة على الإمتناع منه إلخ ...

فالإذعان وما عطف عليه هو مقصودنا المطلوب، وهو حاصل بالتسليم للقضاء الحقي الذي هو من نفس الحكمة الحقيقية المحبوبة، لكونها عن عدل أو فضل المأمور بالإيمان به في حديث : وأن تومن بالقدر خيره وشره، قال العلامة الأمير في حاشيته لدى قول الجوهرة.

وواجب إيماننا بالقدر وبالقضا كما أتى في الخبر (8)

والإيمان بالقضاء والقدر يستدعي الرضا بهما ما نصه ظاهره أن الرضا بنفس الصفتين، وهو كلام السعد في التخلص عن وجوب الرضا بالكفر، قال وهو مقضي لا قضاء، والرضا واجب بالقضاء لا بالمقضي، والذي حققه في حاشيته أنه لا معنى للرضا بالصفة إلا الرضا بآثارها وإن نحو الكفر له جهتان، كونه مقضى الله، وكونه مكتسب للعبد، فيرضى به من الجهة الأولى دون الثانية، وهو معنى قولهم يجب الإيمان بالقدر ولا يحتج به، وما في الصحيح : لام موسى آدم على معصيته، فقال له آدم تلومني على شيء قدره الله علي قبل أن أخلق، قال (ﷺ) فحج آدم موسى أي غلبه (9)، فذلك تأديب في البرزخ، والمنع إنما هو في دار التكليف إلخ ... قال الشيخ مرتضى (10) لدا قول الإحياء في الأصل الثالث من الركن الثالث من العلم بأفعال الله تعالى، في تنبيهه : قال ابن همام في المسابرة مع شرحه : فإن قيل حاصل ما ذكرتم أن المعاصي واقعة بقضاء الله تعالى وقد تقرر أنه يجب الرضا بالقضاء اتفاقاً، فيجب حينئذ الرضا بالمعاصي وهو باطل إجماعاً (11)، قلنا الملازمة بين وجوب الرضا بالقضاء وبين وجوب الرضا بالمعصية ممنوعة، فلا يستلزم الرضا

(8)

:

1113 291  
130 736 329 2  
.6 1 28 1 21  
4738-4736 (9)

.554 8 (10)

1205  
300 .526 : 70 7  
.544 223 2  
.132 1 (11)

بالقضاء الرضا بها، بل يجب الرضا بالقضاء لا المقضى إذا كان منهيًا عنه، لأن القضاء صفة له تعالى، والمقضى متعلقها الذي منع منه سبحانه، ثم وجد على خلاف رضاه تعالى من غير تأثير للقضاء في إيجاده، ولا سلب مكلف قدرة الإمتناع عنه، بل وجد على مجرد وجه المطابقة للقضاء، قال شارحه وهو جواب مشهور، وقد أورد عليه أنه لا معنى للرضا بصفة من صفات الله تعالى، إنما الرضا بمقتضى تلك الصفة، وهو المقضى، فحينئذ اللائق أن يجاب أن الرضا بالكفر لا من حيث ذاته بل من حيث هو مقضى، وقد أوضحه السيد في شرح المواقف فقال : إن للكفر نسبة إلى الله تعالى باعتبار فاعليته له وإيجاده إياه، ونسبة أخرى إلى العبد باعتبار محلّيته له واتصافه به، وإنكاره باعتبار الثانية دون الأولى، والرضا به باعتبار النسبة الأولى دون الثانية، والفرق بينهما ظاهر، فإنه ليس يلزم من وجود الرضا بشيء باعتبار صدورهِ عن فاعله وجوب الرضا به باعتبار وقوعه صفة بشيء آخر، إذا لو صح ذلك لوجب الرضا بموت الأنبياء من حيث وقوعه صفة لهم، وأنه باطل إجماعاً، وبالله التوفيق.

**الملحظ الثالث** في قولكم : وهيئات أن يكون هذا الإذعان الذي هو إجباري مبرراً لقولهم لا يفعل ربنا إلا خيراً، إلى أن قلتم : أما المعاصي فإنها وإن وقع الإذعان لها، لكن لا يتصور من مومن رضاها بمعنى محبتها إلخ ...

نحن لا نقول بمحبة المقضى به، وإنما نقول الخير في نفس قضاء الحق به، وهو الذي قررناه واستدلنا لكم عليه بما نقلناه امتثالاً لأمركم، حيث أنكم لم يمكنكم مراجعة ذلك في كتبكم متعمك الله بها وآدام النفع بكم، ولم نطل في النقل لأن ما أتينا به فيه كفاية، وهناك أقوال تعاضد فركم لم نحتفل بنقلها، لأن المقصود الاستدلال على صحة معنى قولهم لا يفعل ربنا إلا خيراً، وقد اتضح الفرق بين الرضا بالقضاء والرضا بالمقضى به، ولا يرضى أحد بالمقضى به إلا من حيثية كونه من فعل القاضي الحكيم، وحيث الكل منه لا قبيح إلخ ... وأما بالنظر للعبد الذي تصدر منه المعاصي فهي بالشرع شر محض بلا توقف، لأن الشارع هو الذي فرق بين الخير والشر، ولا دخل للعقل في هذا إلا على القول بمراجعة التقبيح والتحسين، ونحن لا نقول به من سائر الوجوه لبطلانه وفساد اعتقاده.

**الملحظ الرابع** في قولكم بعد الأمر بالإعراض عن الميل الطبيعي الذي هو غير معتبر، ومع هذا كله فنحن موقنون بأن أفعال الله حكمة وفضل أو عدل، مع إذعانكم لما قضاه من الشرور الدينية من غير أن تكون مرضية لكم ولا له سبحانه إلخ ...

هذا هو الاعتقاد الصحيح، لأن ما لا يرضاه الحق سبحانه يتعين عدم الرضا به، والله سبحانه يقول : ولا يرضى لعباده الكفر(12)، فكيف يرضى به العبد إلا من حيثية كونه من أفعال الحق سبحانه، أو بالنظر لحالة العبد، مع أنه ينبغي استحضار كون الكفر مقضى به، ونحن لا

نرضى إلا بالقضاء الذي هو نفس حكمة في صدوره على وفق العدل، وهو لا يكون إلا مطابقاً للإرادة التابعة للعلم، والرضا والمحبة في نظر الأصوليين شيء واحد، واختلفوا هل هما غير المشيئة والإرادة؟ وهو الذي درج عليه في جمع الجوامع، أو الجميع سواء وهو قول جمهورهم كما نص عليه السيوطي في شرحه لقوله في نظمه

ثم الرضا منه مع المحبة غير المشيئة مع الإرادة

ونصه : اختلف في الرضا والمحبة هل هما مع المشيئة والإرادة سواء أو غيرهما، على قولين لأهل السنة، فقال بالأول الجمهور كما حكاه الأمدى(13)، وجزم به الشيخ أبو إسحاق الشيرازي(14)، قال في كتابه الحدود : الإرادة والمشية والمحبة والرضا بمعنى واحد إه... ونص جمع الجوامع : والرضا والمحبة غير المشيئة والإرادة فلا يرضى لعباده الكفر، ثم قال السيوطي : وأجاب الأولون بأن المراد بالعباد المومنون، ولهذا شرفهم بالإضافة إليه كما في قوله : إن عبادي ليس لك عليهم سلطان(15)، وقوله تعالى : عينا يشرب بها عباد الله(16).

**الملحظ الخامس** في قولكم : وكل ما للصوفية يجب رده إلى ما هو المعتقد الحق إلخ ...

ما للصوفية هنا كله موافق لاعتقاد أهل السنة، حسبما اتضح بما نقلناه آنفاً، وسلمه علماؤنا رضي الله عنهم، ولا أخالكم بعد إطلاعك على كلامهم إلا مسلماً لما قلناه من أنه لا يفعل ربنا إلا خيراً، وقد رأينا المتكلمين ينقلون عن المذاهب فيعترضون غير الحق ويسلمون الحق بالسكوت عنه

(13)

		631	3		
405	2		439	1	
		134	3		874
1			129	5	332
			.598	1	329
		393			(14)

			476		
50	1		.4	1	88
		743		390	2
				.422	5
				.42	(15)
				.6	(16)

أو بالتأييد، فيقولون مثلاً بعد تقرير مذهب أهل السنة من الأشعرية والماترودية (17) : وقال المعتزلة أو الفلاسفة ويردون عليهم، ثم يقولون : والصوفية يقولون، والمحدثون يقولون، فحينئذ لا بأس باعتقاد ما للصوفية أو المحدثين مما قارب مذهب أهل السنة إذا لم يؤدي إلى بدعة يخرج بها مقلدهم عن دائرة الموحدين.

**الملحظ السادس** في قولكم : وقد أدبنا الله أن لا ننسب إليه إلا ما هو حسنة، فقال : ما أصابك من حسنة فمن الله، وما أصابك من سيئة فمن نفسك، (18) ثم أرشد للحقيقة فقال : كل من عند الله (19)، وخرجتم المقالة التي هي (لا يفعل ربنا إلا خيراً) على هذا المخرج، لا على طريق نفي الشر عن فعله كلياً.

تخريجكم لهذه المقالة على هذا المهيع يكفي في جواز جريانها على الألسنة، ولكن الذي أقصده هو نفي الشر عن الفاعل المختار، لأن الكفر الذي هو أقبح شر في الخلق إنما تعين شراً بالشرع، وأما من حيثية قضاء الحق به فهو عدل وحكمة، والعدل لا يكون شراً.

ولقد بسط شارح الإحياء القول في هذه المسألة بما أنقله هنا تأييداً لقولكم في هذا المبحث، قال ما نصه : لا خلاف بين أهل السنة والجماعة في إطلاق الكائنات كلها بإرادة الله تعالى على جهة العموم والإجمال، وأما على التفصيل فنقل عن ابن كلاب أنه قال : لا يجوز أن يقال المعصية بإرادة الله تعالى، دفعا لإيهام أن يكون مأموراً بها على ما سبق لبعض أوهام العوام. كما توهمته فرق الإعتزال، ومنهم من يرى جواز ذلك بتقييد يزيل هذا الإيهام، فيقول : الباري مرید للمعصية وقوعاً من مكتسبها، ناه عنها معاقب على فعلها.

قال شارح الحاجبية : والحق أن هاهنا مقامين الأول تحقيق ما في نفس الأمر، والثاني التفسير بما يدل عليه، أما الأول فقد أعطت الأدلة العقلية والسمعية والوجدية أنه جل وعلا مرید لجميع الكائنات على التفصيل وتفصيل التفصيل، من غير استثناء ولا تقييد بإرادة واحدة، من غير تقديم ولا تأخير ولا كثرة، وإنما الاختلاف والكثرة في التعلقات فقط، وأما الثاني فالعمدة فيه إنما هي الواردات السمعية، إذ ذاك عمل لساني، والأعمال قد انقسمت من جهة الأحكام الشرعية إلى ما يجوز وما لا يجوز، والعمل اللساني من ذلك، فما كان منه على مقتضى الأدب بحسن إطلاقه فنعم

(17)

:

333

		7	19.		
2			.335		
				130.	2
				.373	108
				.79	(18)
				.78	(19)

وما لا فلا. والآداب إنما تعرف ممن قال : أدبني ربي فأحسن أدبي صلى الله عليه وسلم، وإذا تقرر ذلك فقد ثبت في الشرع ما يدل على أن الأدب عدم التصريح بما تعلق به النهي، أو كان غير ملائم الطباع بنسبته إليه جل وعلا، وإن كان ذلك في نفس الأمر ليس إلا منه، قال تعالى حاكيا عن خليله عليه السلام : الذي خلقتني فهو يهدين والذي هو يطعمني ويسقين، وإذا مرضت فهو يشفين(20) إلى أن قال الشيخ مرتضى في الفصل بعده : وهذا المطلوب أدلته من الكتاب والسنة لا تحصى، وقد مر بعضها، وهي متمسك المحدث، وأما الصوفي فيقول : لا إرادة لغيره، إذ لا إرادة تتوسط بين صفتين، إحداهما تتعلق بإيجاد الفعل وهي القدرة، والأخرى تتعلق بكشفه على ما هو عليه في نفسه، وهي العلم، وقد تقدم أنهما الله تعالى، وبالجملة فالتأثير لله، والتخصيص الإرادي لله، والكشف العلمي لله، والعبد قابل لما يبدو عليه مما يبدو فيه، متى شاءه عادة فهو كسبه، وما لا فليس بكسبه، والكل فعل الله تعالى.

**الملحظ السابع** في قولكم في قولي : ولا أقول بأن فعل الكفر وما ضاهاه خير إلا من حيثية ما ذكرناه أن الذي تروه خلاف هذا، وهو أنكم لا تقولون فعل الكفر خير من أي وجه كان بالنسبة للكافر نفسه، نعم هو عدل وحكمة.

فإن هذا منكم فيه موافقة لما نقل من أن الشر إنما هو من حيثية المقضى عليه به، وأما من حيثية كونه فعل الحق تعالى وقضائه فهو عدل وحكمة، وهو قولي بأني لا أقول بأن الكفر وما ضاهاه خير إلا من حيثية ما ذكرناه، والذي ذكرنا هو كونه عدلا وحكمة وقضاء من الحق، ومن هذه حيثية يتعين الرضا على العبد في حق مولاه مع الإستسلام لقضائه، لا لما قضى به، ولا اعتداد بالحكمة الظاهرة لنا في كل ما جرى من أفعال الخلق، وإنما الإعتداد بقضاء الحق وفعله الذي هو عين الحكمة، حتى لا ينجر بنا القول إلى ما بنى المعتزلة عليه مذهبهم من القول بالتحسين والتقبيح، فإنهم قالوا إن الباري حكيم، والحكيم لا يفعل ولا يأمر ولا ينهى إلا على وفق الحكمة، والباري لا يتضرر ولا ينتفع، فيتعين حصر الصلاح فيما يرجع إلى جلب نفع للعبيد أو دفع ضرر عنهم.

قالوا : وإذا كان مضمون الفعل مصلحة خالصة أو راجحة فالحكيم لا بد أن يرجح فعله على تركه، وإن كان مضمونه مفسدة خالصة أو راجحة فالحكيم لا بد أن يرجح تركه على فعله، وإن استوت جهة المصلحة والمفسدة فيه فيوجب ذلك التخير، فإذا وقفنا بعقولنا على شيء من ذلك إما بضرورة أو نظر حكما به، وإن وقفت العقول عن إدراك شيء من ذلك تلقيا من الشرائع، فالشرع مخبر عن حال المحل، كالحكيم الذي يخبر أن هذا العقار بارد أو حار، لا أنه يثبت حكما في المحل، وقسموا الأفعال إلى ما يدرك حسنه أو قبحه بالضرورة، كحسن الصدق النافع، وقبح الكذب الضار، وما يدرك حسنه وقبحه بالنظر، كحسن الصدق، والصدق الضار، وقبح الكذب النافع، وما لا يدرك العقل حسنه ولا قبحه إلا بورود الشرع، كحسن صوم آخر يوم من رمضان، وقبح صوم أول يوم من شوال، وترتب على مقالهم مناقضات، وتعالى الحق عن وجوب شيء عليه.

**الملحظ الثامن** في قولكم : قد يقال على قولنا أن الحكمة خير محض وأن الشر حكمة أيضا، فإهلاك الكافرين بطوفان نوح شر لهم وحكمة لا شك فيها، إلى قولكم والذي خلق هذا الشر هو الفاعل المختار الخ ...

كأنني بسيدنا الأخ لم يلقي بالا لما قصدناه من الحكمة في فعل الخالق وقضائه، فإننا نقول قضاؤه وأفعاله إما عدل أو فضل، والعدل والفضل حكمة، والحكمة خير محض بقطع النظر عن المقضى به أو المقضى له، ولا اعتبار بما يقضى به العقل في تمييز الشر من الخير قبل ورود الشارع به، خلافا للمعتزلة الذين حكموا عقولهم، فحكم على الحق بمراعاة الصلاح والأصلح، جل علاه أن يدخل تحت الحكم.

**الملحظ التاسع** في أمركم لنا بالنظر إلى أسمائه تعالى نجدها متضادة مثل قوله تعالى : (اعلموا أن الله شديد العقاب وأن الله غفور رحيم(21))

الذي أفهمه من اتصاف الحق تعالى وتسميته بأسماء الجلال أن ذلك لا يدل على كون الشر صادرا منه تعالى بنسبته إليه، لأن ما نراه شرا هو في الحقيقة خير، وما ورد من هذا القبيل إنما هو للترهيب ليعمل العبد على شاكلة الخير الشرعي، بما له من الكسب الذي سوغ له ربه أن ينسب لنفسه قدرة على ذلك، والكسب هو محط الثواب والعقاب، ولولا تهديد الحق لعبيده بمقتضى أوصاف الجلال على لسان الشارع ليقفوا عند ما حده لهم بالأدب الشرعي في تسمية ما أسماه شرا ليجتنبوه، وما سماه خيرا ليأخذوه، لانتهكت الحرمات بارتكاب سوء العمل، فيوجب ذلك لهم الأمل، والوقوف مع الأدب من علامات الموقنين، جعلنا الله منهم.

ولا بأس أن أنقل هنا كلاما للشيخ الأكبر ابن عربي الحاتمي(22) وإن كان بعضهم ينفر من كلامه وكلام أمثاله، وينفرون من مطالعة فتوحاته، وكان من حقهم أن يعرفوا الرجال بالحق، قال في الباب الثاني والعشرين وأربعمائة : إنما أضاف تعالى الأعمال إلينا لأننا محل الثواب، وهي لله حقيقة، ولكن لما شهدنا الأعمال بارزة على أيدينا، وادعيناها لنا، أضافها تعالى إلينا بحسب دعوانا ابتلاء منه لأجل الدعوى، ثم إذا كشف الله تعالى عن بصيرتنا رأينا الأفعال كلها لله تعالى، ولم نرى إلا حسنا، فهو تعالى فاعل فينا ما نحن العاملون، ثم مع هذا المشهد العظيم لأبد من القيام بالأدب، فما كان من حسن شرعا أضفناه إليه خلقا وإلينا محلا، وما كان من سيء أضفناه إلينا بإضافة الله تعالى، فنكون حاكين قول الله تعالى، وحينئذ يرينا الله عز وجل وجه الحكمة في ذلك المسمى سوءا، فنراه حسنا من حيث الحكمة، فيبدل الله سيئاتنا حسنا، تبديل حكم لا تبديل عين(23) إهـ ...

وفي هذا كفاية حيث اتضح به قولهم : لا يفعل ربنا إلا خيرا، وليس في هذه المقالة ما يمس بالعقيدة الصحيحة، وما حملني على كتب هذه السطور إلا ما نراه من إخلاصكم في الود، مع ما عهدناه من

(21) .98

(22) 1 336

(23) 4 33

مكارم أخلاقكم ومحاسنكم التي لا تحصر بالعد، وإنني أعتد على إرشادكم لنا بعد المراجعة إن رأيتم خروجنا عن الجادة، والله الموفق للصواب، وعلى الأخوة والمحبة والسلام، وكتبه عن عجل عبد ربه خديم الحضرة المحمدية أحمد سكيرج أمنه الله (24).

---

(24)

( )

:

: